

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9755

الاثنين، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/05

نيويورك

الرئيس	السيدة بيريسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جيوغار
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-30852 (A)



إلى أن تزيد السلطات في منطقة خاركييف الأوكرانية التوسع في حجم عمليات الإجلاء الإلزامي لتشمل نحو 7 000 شخص.

وعلى الرغم من أن أسوأ أضرار الحرب لا تزال تقع على مجتمعات خط المواجهة في شرق وجنوب أوكرانيا، فإن الموت والدمار يحدثان أيضًا بشكل يومي بعيداً عن مناطق القتال النشط. ويشمل ذلك المناطق السكنية في العاصمة كييف التي استهدفت مرة أخرى بطائرات مسيرة هذا الصباح وخلال عطلة نهاية الأسبوع. وفي 16 أكتوبر، أفادت التقارير أن كييف تعرضت لهجوم بأكثر من 130 طائرة مسيرة. كما تعرضت لفيف في غرب أوكرانيا، وأوديسا في الجنوب، لقصف متكرر أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين.

كما يساورنا القلق إزاء تأثير استمرار القتال عبر الحدود الروسية الأوكرانية، لا سيما في منطقة كورسك في الاتحاد الروسي، في أعقاب التوغل الأوكراني في آب/أغسطس. وفي شهر أيلول/سبتمبر، قُتل ما لا يقل عن 208 من المدنيين الأوكرانيين وأصيب 1 220، جاعلاً إياه الشهر الذي شهد أكبر عدد من الضحايا المدنيين هذا العام في أوكرانيا. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منذ بدء الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، الذي شُنَّ في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قُتل 11 973 مدنياً، من بينهم 622 طفلاً، بينما أصيب 25 943 شخصاً، من بينهم 686 1 طفلاً. ونعيد التأكيد على أن جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي أينما وقعت. إنها غير مقبولة ويجب وضع حد لها فوراً.

كما أن السفن المدنية والبنية التحتية للموانئ محمية بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن المثير للقلق أننا شهدنا استئناف الهجمات الروسية على موانئ البحر الأسود الأوكرانية في الأسابيع الأخيرة. ومنذ الأول من أيلول/سبتمبر، ألحقت تلك الهجمات أضراراً بست سفن مدنية بالإضافة إلى البنية التحتية للحبوب في الموانئ، وفقاً لمسؤولين محليين. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار القمح بأكثر من 6 في المائة في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر.

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين في أوكرانيا

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا وأوكرانيا وبولندا وفنلندا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): منذ آخر إحاطة قدمناها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9714)، استمرت هجمات روسيا المنهجية التي لا هوادة فيها في التسبب في معاناة هائلة لسكان أوكرانيا. فبُلِّغَ يومياً عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية الحيوية، مع وقوع القسم الأكبر من تلك الأضرار على مناطق دونيتسك وخاركيف وخيرسون وميكولايف وسومي الأوكرانية. وأسفرت الهجمات التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع وصباح اليوم عن وقوع العديد من الإصابات في زابورجيا وكريفي ريه. وفي 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت الهجمات التي وقعت في مناطق دونيتسك وخاركيف وميكولايف وخيرسون في أوكرانيا عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالمباني السكنية ومدرسة، وفقاً للسلطات المحلية. كما أدت الأعمال العدائية المستمرة

عن تعرضهم للعنف الجنسي. وأفاد نصف أسرى الحرب الروس الذين قابلتهم المفوضية بتعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، خاصة خلال المرحلة الأولى من الاعتقال. ونحث السلطات في كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا على إنهاء تلك الممارسة ومحاسبة الجناة.

ومن الناحية الإيجابية، نرحب بتبادل 95 أسير حرب من كل جانب يوم الجمعة الماضي، ونشجع على استمرار عمليات التبادل. كما نرحب بتبادل مئات الجثث في نفس اليوم. في أراضي أوكرانيا التي يحتلها الاتحاد الروسي، يزيد الاحتجاز التعسفي والتعذيب وتقييد الحيز المدني من مناخ الخوف القمعي أصلاً. وندعو إلى المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية.

وما دامت الحرب مستمرة، تظل سلامة وأمن المواقع النووية الأوكرانية في خطر. الوضع في محطة زابوريجيا الأوكرانية للطاقة النووية محفوف بالمخاطر بشكل خاص. والتفجيرات المنتظمة وهجمات الطائرات بلا طيار وإطلاق النار والانقطاعات المتكررة لإمدادات الطاقة الخارجية التي تم الإبلاغ عنها تزيد من خطر وقوع حادث نووي. كما تراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأثير الأنشطة العسكرية المبلغ عنها في محيط محطة كورسك الروسية للطاقة النووية. ومنع وقوع حادث نووي أثناء الحرب أمر حيوي. مهاجمة محطة للطاقة النووية أمر لا يمكن تصوره وغير مقبول. وما زلنا نناشد جميع المعنيين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

سوف تسلط المناقشة المفتوحة التي سيعقدها مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن في وقت لاحق من هذا الأسبوع الضوء على الإسهامات الحاسمة للمرأة في السلام والأمن. ونحث على المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة الأوكرانية في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق مستقبل أفضل لبلدها. سيصادف الشهر المقبل 1 000 يوم من هذه الحرب المدمرة، وهي حرب لا تزال تتسبب في معاناة إنسانية شديدة وتهدد الاستقرار الإقليمي وتزيد من حدة الانقسامات العالمية. إن ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) يلزمنا جميعاً بالعمل من أجل مستقبل يسوده الأمل والتعاون والسلام. وهذا الالتزام بالعمل من أجل السلام يتطلب أيضاً بذل المزيد من الجهود من أجل السلام في

وارتفعت أسعار التأمين ضد المخاطر للمصدرين الأوكرانيين، مؤثرة على القطاع الزراعي الأوكراني. وتظل سلامة واستدامة الصادرات الزراعية التي تمر عبر البحر الأسود أمراً بالغ الأهمية للأمن الغذائي العالمي. لذلك، تواصل الأمم المتحدة انخراطها مع أوكرانيا والاتحاد الروسي وتركيا، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين، دعماً لحرية وسلامة الملاحة في البحر الأسود.

لقد أصبحت الهجمات الروسية الممنهجة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا إحدى السمات المميزة البغيضة لهذه الحرب. ومن المرجح أن يؤدي الدمار الواسع النطاق وانقطاع إمدادات الطاقة والمياه في جميع أنحاء البلد إلى تفاقم الظروف المعيشية لملايين الأوكرانيين طوال فصل الشتاء الثالث من هذه الحرب. ومن المرجح أن تتأثر الفئات الضعيفة، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون داخلياً، بشكل غير متناسب. وقد يجد الكثيرون أنفسهم قريباً محاصرين في منازلهم دون تدفئة أو غيرها من المرافق الأساسية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الظروف إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً.

خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، تلقى حوالي 7,2 مليون شخص مساعدات إنسانية في أوكرانيا. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء 1,5 مليون شخص لم يتمكن من الوصول إليهم بشكل صحيح في أجزاء من مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا في أوكرانيا التي يحتلها الاتحاد الروسي حالياً. ونجدد دعوتنا من أجل تيسير المرور الآمن والسريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ونجدد دعوتنا أيضاً للجهات المانحة لزيادة وتسريع التمويل المرن لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، والتي تم تمويلها بنسبة تزيد قليلاً عن 50 في المائة.

وتظل التقارير المنتشرة والمنهجية عن تعذيب أسرى الحرب الأوكرانيين مصدر قلق بالغ. وقدم سبعة وتسعون في المائة من الأسرى الأوكرانيين الذين أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقابلات معهم منذ آذار/مارس 2023 روايات متسقة ومفصلة عن تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء احتجازهم، وأبلغ 68 في المائة منهم

عن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة إلى روسيا، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعددة. والتقارير الأخيرة حول تعميق ذلك التعاون، مع احتمال مشاركة قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوكرانيا، تزيد من حدة مخاوفنا. ومن شأن ذلك أن يشكل منعطفًا مظلمًا للغاية للأحداث، تترتب عليه عواقب خطيرة على حالة السلم والأمن الدوليين.

ويمثل الوضع خطرًا كبيرًا بأن الحرب يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة. وكان هذا الخطر قائمًا منذ بداية الحرب، مع احتلال محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ولكن مع اتساع مسرح العمليات العسكرية، توسعت المخاطر لتشمل منشآت نووية أخرى في المنطقة. وترديدًا لما قاله الأمين العام المساعد ينتشا، فإن وقوع حادث نووي ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة وستكون له آثار عالمية. إن الاحترام الكامل للركائز السبع التي لا غنى عنها لضمان السلامة والأمن النوويين أثناء النزاع المسلح والمبادئ الأساسية الخمسة التي قدمها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجلس (انظر S/PV.9334) يحتاج إلى ضمان عاجل. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان التنفيذ الكامل للأحكام والمعايير القائمة وتعزيزها إذا لزم الأمر. ونعتقد أن لمجلس الأمن دورًا يؤديه في هذا الصدد، ونحن على استعداد للمشاركة.

في هذه المرحلة، سيكون من الواضح للجميع أن هذه الحرب ليست مجرد نزاع منخفض الحدة يتصالح فيه طرفان مع خلافاتهما. وله عواقب أمنية وإنسانية واقتصادية وبيئية واسعة النطاق، وسيحمل معه احتمالات امتداد خطيرة إلى أن ينتهي. وفي هذا الصدد، نحيط علمًا بخطة الرئيس زيلينسكي للانتصار ونؤكد على الحاجة الملحة لإجراء محادثات سلام حقيقية، بمشاركة كل من أوكرانيا وروسيا واستنادًا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

على مدار 970 يومًا، شنت روسيا حربًا وحشية واسعة النطاق ضد دولة زميلة عضو في الأمم المتحدة وشعبها. تقوم روسيا، من

أوكرانيا. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الهادفة لتحقيق سلام عادل وشامل ومستدام في أوكرانيا، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء

ببيانات.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين

العام المساعد ينتشا على إسهامه، وأرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا وبولندا وإستونيا وفنلندا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

لقد شهدنا في الأشهر الماضية تصاعدًا في أعمال العنف في الحرب في أوكرانيا. استمرت الطائرات الروسية بلا طيار والقنابل المنزلة والقذائف التسيارية في القضاء بشكل منهجي على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وتكثفت الهجمات الجوية خلال أشهر الصيف، مما تسبب في سقوط أكبر عدد من الضحايا المدنيين منذ ما يقرب من عامين. وبلغ ذلك ذروته في 26 آب/أغسطس، عندما شنت روسيا أكبر هجوم جوي لها منذ بداية الحرب، باستخدام 236 صاروخًا وطائرة بلا طيار.

إننا نشهد تصعيدًا لافتًا في هذه الحرب على جبهات متعددة. إذ تتزايد الخسائر في صفوف المدنيين، وتتهار البنية التحتية المدنية الحيوية، وتتعرض السفن التي تحمل الحبوب الأوكرانية للهجوم، وتتوسع ساحات القتال. ويزداد الوضع سوءًا كل دقيقة، وهناك دلائل على زيادة حدة الحرب. ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة حول الأضرار المقلقة التي لحقت بالبيئة. ونحيط علمًا بالادعاءات بأن روسيا سممت نهر سيم بالنفايات الكيميائية، مما أدى إلى تلوث المياه بطول أكثر من 650 كيلومتر. يتدفق النهر نحو أوكرانيا، ويهدد التلوث إمدادات المياه في منطقة كييف، مما قد يؤثر على ملايين الأشخاص. ويجب إجراء مزيد من التحقيق في ذلك.

علاوة على ذلك، فقد أعرينا مرارًا عن قلقنا إزاء التعاون العسكري الجاري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأدلة الناشئة

روسيا بضرب سفينتي حبوب في وقت سابق من هذا الشهر في موانئ أوكرانيا، بما في ذلك سفينة يعمل عليها أصدقاؤها - مواطنون سوريون. هناك تقارير تفيد بأن روسيا ضربت سفينتين أخريين، مما أسفر عن مقتل 11 شخصاً وإصابة 21 آخرين. هذه الهجمات ليست ضد أوكرانيا أو طواقم السفن الدولية فحسب، بل أيضاً ضد الأكثر ضعفاً: السكان الجوع في جميع أنحاء العالم الذين يعتمدون على تلك الحبوب. ويستغل الكرملين بسخرية انعدام الأمن الغذائي الذي تسبب فيه الكرملين، مما يدفع البلدان في المناطق الهشة أصلاً في أفريقيا إلى الاعتماد على روسيا كمصدر بديل للغذاء، حيث تحاول روسيا أن تحل محل أوكرانيا.

وعلى الرغم من أنه قد تكون ثمة رغبة في تجميد الغزو الروسي وترك الأمور على ما هي عليه، فلنكن واضحين: إن التجميد لن ينهي عدوان الكرملين أو تهديدات بوتين للسلام العالمي. إذا كان بإمكان روسيا أن تتصرف مع الإفلات من العقاب عندما تقرر أن دولة زميلة عضو في الأمم المتحدة "ليست بلداً حقيقياً" أو أن شعبها "ليس أمة حقيقية"، فأين يدع ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئنا الأكثر أهمية؟ ما هي السابقة التي يشكلها ذلك لروسيا أو للقوى التوسعية الأخرى التي تتطلع إلى جيران أصغر أو أقل تطوراً؟

لا يمكن السماح لروسيا بضم أجزاء من أوكرانيا، ولا يمكن أن يُطلب من أوكرانيا التوقف عن الدفاع عن أراضيها. وهذا تهديد أكبر مما ينبغي للاستقرار العالمي ولكل ما تهدف هذه المؤسسة إلى حمايته. إن السلام غير العادل من شأنه أن يقوض قوة القانون الدولي والمبادئ الأساسية لاحترام السيادة والسلامة الإقليمية واستقلال الدول في إطار النظام الدولي. السلام غير العادل من شأنه أن يدعو إلى مزيد من النزاع. السلام غير العادل لن يكون سلاماً على الإطلاق.

وما فتئت الولايات المتحدة تؤمن بالمبادئ الراسخة للقانون الدولي. لقد أعطت تلك المبادئ فائدة عظيمة للبشرية، وساعدت على تحقيق عالم أكثر عدلاً وسلاماً. ويجب ألا نقبل - ولن نقبل - بتدمير تلك المبادئ من قبل روسيا أو أي قوى توسعية انتهازية أخرى، سواء كانت عضواً في المجلس أم لا، أو كانت تدين الغزو الروسي أم لا. إن أكبر

خلال العنف الذي لا هوادة فيه، بتدمير البنية التحتية في أوكرانيا، وقتل عدد لا يحصى من المدنيين، وتشريد الملايين وتهديد الأمن الغذائي وإمدادات الطاقة الأوروبية. تقصف روسيا سفن الحبوب المتجهة إلى أفريقيا والشرق الأوسط. وهي تعذب الصحفيين وأسرى الحرب. والآن، وفي ظل فشلها في الإطاحة بالحكومة الأوكرانية المنتخبة ديمقراطياً، تسعى روسيا إلى توسيع نطاق النزاع.

لقد طالعتنا تقارير تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أرسلت قوات وتستعد لإرسال جنود إضافيين إلى أوكرانيا للقتال إلى جانب روسيا. إذا كان ذلك صحيحاً، فإنه يمثل تطوراً خطيراً ومقلقاً للغاية وتعميقاً واضحاً للعلاقة العسكرية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا. إننا نتشاور مع حلفائنا وشركائنا بشأن الآثار المترتبة على هذه الخطوة الدراماتيكية. إذا كانت روسيا تتجه بالفعل إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحصول على القوى العاملة، فسيكون ذلك علامة على اليأس من جانب الكرملين. نحن نعلم أن روسيا تتكبد خسائر غير عادية في ساحة المعركة بسبب شجاعة وفعالية الجيش الأوكراني. ولا تستطيع روسيا مواصلة عدوانها دون مساعدة، مما يعني أن الحرب ستنتهي إذا توقفت إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تقديم المساعدة العسكرية وإذا توقفت الصين عن نقل مكونات الحرب ذات الاستخدام المزدوج. وهذه الشراكات تؤدي إلى تفاقم الأخطار التي تهدد السلام والأمن خارج أوكرانيا - ليس في أوروبا فحسب، بل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا.

على سبيل المثال، شنت القوات الروسية حملة ممنهجة ضد القطاع الزراعي في أوكرانيا، مما أدى إلى زعزعة استقرار أسواق الغذاء العالمية. وسعت موسكو إلى كسر صادرات أوكرانيا الغذائية في كل حلقة من حلقات سلسلة التوريد، سواء عن طريق تدمير الغذاء نفسه أو وسائل إنتاجه وشحنه. أضرمت روسيا النار في الحقول، وقامت بتلغيم قاع البحر والأراضي الزراعية، ودمرت الطرق، وقصفت صوامع الحبوب، وأفادت التقارير أنها جعلت ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية الأوكرانية غير صالحة للاستخدام. يعلم بوتين أن هذه الإجراءات قد فاقت الجوع في العالم، لكنه لا يهتم. قامت

والعاملين في مجال الإغاثة وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لمساعدة المجتمعات المعرضة للخطر.

علاوة على ذلك، تحت إكوادور الأطراف على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من حدة المخاطر المحيطة بالمواقع النووية في روسيا وأوكرانيا. وكما قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ماريانو غروسي، فإن السبيل الوحيد لتجنب خطر وقوع حادث نووي تترتب عليه عواقب إشعاعية عابرة للحدود خلال هذه الحرب هو الاحترام الكامل للركائز السبع الأساسية للأمن النووي والمبادئ الخمسة المحددة لحماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية والالتزام التام بها.

ولا يزال النزاع مصدراً للتوترات العالمية ويرسخ الانقسامات التي تعوق التعاون والحوار في وقت يحتاج فيه العالم إلى مزيد من الوحدة. وتؤيد إكوادور دعوة الأمين العام غوتيريش إلى إنهاء المعاناة وكسر دائرة العنف من أجل شعب أوكرانيا وشعب الاتحاد الروسي والعالم بأسره.

في الختام، أحث المجلس على تكثيف جهوده لاستكشاف جميع السبل، بما فيها تلك التي لم تُستكشف حتى الآن، من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ومستدام يتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سلوفينيا والولايات المتحدة على طلبهما عقد هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الوافية.

في الشهر الماضي، بدأت الدورة التاسعة والسبعون للجمعية العامة. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى أكد القادة من جديد التزامنا الراسخ ووجدتنا القوية في دعم أوكرانيا. كما أننا جددنا إدانتنا للعدوان الروسي على أوكرانيا، والذي يعد انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة. وفي الأسبوع الماضي أعلن الرئيس زيلينسكي عن خطة النصر. إنها عملية ملموسة لتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا على الفور. وستواصل اليابان، بالتعاون مع أوكرانيا والمجتمع الدولي، جهودها الدبلوماسية لتحقيق هذا السلام وفقاً للميثاق. نحن على دراية بالدعوات

ضمانة لدينا ضد حرب أخرى هي إذا فشل الغزو الروسي غير القانوني لجارتها وانسحبت قواتها من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا وأعطينا الميثاق ومبادئ السيادة ووحدة الأراضي معناها الكامل.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته المفصلة والزخرة بالمعلومات، وأن أنوه بحضور ممثلي أوكرانيا وبولندا وفنلندا وإستونيا والاتحاد الأوروبي في القاعة.

تؤكد إكوادور قلقها إزاء استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية في أوكرانيا، وهو نتيجة مباشرة للأعمال العدائية الجارية. بعد مرور أكثر من عامين ونصف العام على بدء غزو أوكرانيا، لا يزال النزاع يتسبب في معاناة إنسانية هائلة، حيث يؤدي إلى نزوح المدنيين قسراً على نطاق واسع، ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً - لا سيما النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة - الذين يواجهون مخاطر إضافية، بما فيها تلك المرتبطة بالعنف القائم على نوع الجنس وعدم الحصول على الخدمات الأساسية.

ومع اقتراب فصل الشتاء، تزداد الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً. وكما أفادت التقارير، فإن التدمير المنهجي للبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا يعرّض للخطر ملايين الأشخاص الذين يواجهون بالفعل ظروفًا محفوفة بالمخاطر. وتكرر إكوادور اعتراضها على الهجمات ضد السكان المدنيين والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وشبكات الكهرباء. وهذه الأفعال تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، إذ يجب أن تحترم مبادئه للحياة والتميز والتناسب في جميع الأوقات وفي جميع الظروف ومن قبل جميع الأطراف.

ولا بد أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لضمان التمويل الكافي لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية وجهود إعادة الإعمار التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها المحليون والدوليون. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق. ووفقاً للقرار 2730 (2024)، يجب توفير الحماية للمنظمات الإنسانية

سيواجه الأوكرانيون قريباً شتاءً آخر في مواجهة العدوان الروسي. وتشكل الهجمات على الأعيان المدنية انتهاكاً آخر للقانون الدولي الإنساني. نود أن نؤكد مرة أخرى على تضامننا القوي مع شعب أوكرانيا وأنها سنفى بالتزامنا بدعم هذا البلد. وهذا لا يعني المساعدة على المدى القصير فحسب، بل يعني أيضاً بذل جهد طويل الأجل لإعادة بناء حياة الناس والبلد ككل. نحن مستمرين في تقديم دعمنا، بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، من خلال الاستفادة من كل ما هو متاح. وستقف اليابان إلى جانب أوكرانيا حتى يسود السلام والعدالة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

منذ ما يقرب من ألف يوم وروسيا تواصل حربها العدوانية في تحدٍ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إنها تواصل استهداف المدنيين بشكل متعمد، وذلك في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. لقد كثفت من حملة ضرباتها الممنهجة ضد البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وتوشك أوكرانيا أن تدخل شتاءها الثالث في الحرب، مع تدمير ثلثي قدرتها على إنتاج الطاقة. وستواصل فرنسا العمل بنشاط لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الأوكرانيين.

لقد صعّدت روسيا في الأسابيع الأخيرة من هجماتها على السفن المدنية ومرافق تخزين الحبوب والبنية التحتية للموانئ الأوكرانية في البحر الأسود، مما أدى إلى تعطيل صادرات الحبوب وزيادة خطر انعدام الأمن الغذائي لملايين الأشخاص. منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر تتعرض أوديسا للقصف مرات عديدة، بينما تواصل فرنسا وشركاؤها الدوليون جهودهم لتمكين إيصال القمح الأوكراني إلى عدة ملايين من الأشخاص، بما في ذلك في الصومال واليمن والسودان وفلسطين.

لا ينبغي لأحد أن يتواطأ في هذه الجرائم. هناك دولة معتدية، وهي روسيا، التي هاجمت جارتها، وهي دولة ذات سيادة ولا تشكل أي تهديد على الإطلاق. وهناك دولة تعرضت للهجوم، وهي أوكرانيا، التي يجب أن تكون حرة في اختيار تحالفاتها ومصيرها. المادة 51 من الميثاق واضحة للغاية. لأوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها. كما

لإجراء محادثات للسلام ووقف إطلاق النار. وفي حين أنه لا يمكن التشكيك في أهمية هذه المقترحات إلا أن أي دعوة للسلام يجب أن تستند إلى إرادة الشعب الأوكراني وأن تتماشى مع مقاصد ومبادئ الميثاق. هذا شرط أساسي لأي بلد له مقعد في هذا المبنى وفي هذه القاعة.

في حالة حرب عدوانية واضحة المعالم، مثل الحرب في أوكرانيا، يكون التظاهر بالحياد في الواقع دعماً واسترضاء للمعتدي من خلال مكافأة أفعاله غير القانونية. وبموجب مبدأ سيادة القانون، يجب ألا نتغاضى أبداً عن أي انتهاك للقانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، الإشارة إلى الوضع في أوكرانيا على أنه "أزمة أوكرانية" أو "حرب أوكرانية" هي أمر خبيث أو مضلل في أحسن الأحوال. ما تفعله أوكرانيا الآن هو الدفاع عن نفسها. وما يحدث الآن هو عدوان وانتهاك للميثاق من قبل روسيا. لذلك يجب أن نكون واضحين أيضاً أن أي دعوة للسلام، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، لا تذكر سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها هي دعوة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. في عالم سُمح فيه بمحاولات تغيير الوضع الراهن بالقوة ومكافأتها لا يمكن لأحد أن يظن أن أحداً لن يتأثر بذلك.

تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء تكثيف التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية، حيث أن ذلك يدعم بقدر كبير قدرات روسيا في ساحة المعركة، كما يتضح من شراء روسيا لقذائف تسيارية من كوريا الشمالية لاستخدامها ضد أوكرانيا، وذلك في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن التي وافقت عليها روسيا، وكذلك حشد جنود كوريا الشمالية لإرسالهم إلى ساحة المعركة، كما كشفت حكومتا أوكرانيا وجمهورية كوريا مؤخراً. إن تطوير التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية يندرج بخطر شديد، لأنه يؤدي إلى مزيد من التدهور في الوضع في أوكرانيا، ومن المفترض أن تكسب كوريا الشمالية المزيد في المقابل. بالإضافة إلى ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء نقل إيران قذائف تسيارية إلى روسيا.

إن أي عمل يدعم انتهاكات روسيا لميثاق الأمم المتحدة هو عمل غير مقبول. يجب على المعتدي الانسحاب على الفور ودون شروط. فهذا هو السبيل الوحيد لاستعادة السلام على أساس الميثاق. وهذا هو ما تطالب به الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة.

تبقى القضية الأوكرانية مستمرة في مجلس الأمن، وبالتالي إظهار دعمهم لمشروعهم المعادي لروسيا في أوكرانيا والذي يتجه بسرعة نحو الإفلاس. لو أرادوا حقاً تركيز الانتباه على المشاكل الناجمة عن الأزمة الأوكرانية لكانوا قد صاغوا خطاباتهم بشكل مختلف، ولكنوا قد وضعوا فيها على الأقل قدراً من الحقيقة حول ما يحدث، بدلاً من مجموعة الاتهامات البالية ضد روسيا.

هناك في الواقع العديد من هذه المشاكل. سوف نتطرق إلى المشكلة الرئيسية من تلك المشاكل - وهي استمرار تزويد نظام كييف بالأسلحة والمعدات والمرتزة والاستخبارات - خلال جلسة منفصلة في 31 تشرين الأول/أكتوبر. من الصعب تحديد ما هو المحرك الرئيسي لزملائنا الغربيين. هل هو جشع بحت، بما أنهم يجنون بلايين الدولارات من العمل العسكري في أوكرانيا؟ أم هو عدم الرغبة في الاعتراف بأخطائهم، بما في ذلك تلك التي ارتكبوها في مرحلة كانوا ما زالوا يصيغون فيها نموذج الأزمة الأوكرانية.

يمكن تلخيص مجموعة أخرى من المشاكل من خلال التصريح الثاقب الذي أدلى به الرئيس البولندي أندريه دودا، والذي قال فيه إن أوكرانيا تغرق وإنما تسحب معها إلى الأعماق أولئك الذين يحاولون مساعدتها. الأمر لا يتعلق حتى بفقدان أوروبا ثقلها الاقتصادي والسياسي بسرعة وبأنها تبدو بشكل متزايد خفيفة الوزن؛ بل هي مشكلة أوروبية داخلية ناجمة عن اختيار واع ومعيب من قبل النخب الأوروبية لصالح المواجهة بدلاً من التعاون مع روسيا.

تكمن المشكلة في أن الرئيس الأوكراني المنتهية ولايته الآن، والذي يواجه هزيمة واضحة في ساحة المعركة، يراهن علناً وبشكل حصري على جر حلف الناتو إلى نزاع مباشر، وليس بالوكالة، مع قوة نووية، ولا يتورع عن الانخراط في ابتزاز علني لتحقيق ذلك. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك كشف زيلينسكي الأسبوع الماضي عن خطته الزائفة الأخيرة للسلام، والتي تُسمى بخطة النصر. جوهر الخطة هو دفع الغرب إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نزاع عالمي كما ندرك جميعاً. لقد قلنا مراراً إن رئيس زمرة كييف المسعور

يجب أن تكون قادرة على تحييد الأهداف العسكرية الروسية المشاركة في العمليات التي تستهدف أراضيها.

تحت فرنسا جميع الدول، وفي مقدمتها كوريا الشمالية وإيران، على الامتناع عن تزويد روسيا بالأسلحة والسلع والمكونات ذات الاستخدام المزدوج والمكونات التي تغذي حربها العدوانية. لقد أدانت فرنسا وشركاؤها عمليات النقل الأخيرة للقذائف التسيارية إلى روسيا، والتي تشكل تهديداً مباشراً للأمن الأوروبي. كما أدنا انتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن. وإذا تأكد نشر جنود كوريين شماليين فسيشكل ذلك تصعيداً إضافياً. إن زيادة دعم كوريا الشمالية للمجهود الحربي الروسي أمر مقلق للغاية.

تؤيد فرنسا أهداف خطة النصر التي قدمتها أوكرانيا. ولهذا عقدنا مؤتمراً بشأن السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا في باريس الأسبوع الماضي. ويندرج ذلك في إطار التحضيرات لمؤتمر قمة السلام الثاني الذي لا تزال فرنسا ملتزمة به إلى جانب أوكرانيا. سواصل دعم أوكرانيا وشعبها ما دام الأمر يتطلب ذلك. وكانت هذه هي الرسالة التي نقلها وزير أوروبا والشؤون الخارجية، جان نويل بارو، الذي زار كييف وسومي في نهاية هذا الأسبوع. يجب أن تكون أوكرانيا قادرة على الاستفادة من موقف القوة هذا لصالحها حتى تضمن تسوية عادلة ودائمة للنزاع. لا يمكن تحقيق السلام إلا إذا استسلم المعتدي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مرة أخرى اليوم نرى في قائمة المتكلمين، بالإضافة إلى ممثل الاتحاد الأوروبي، ممثلي بلدان الاتحاد الأوروبي فنلندا وبولندا وإستونيا، والذين من الواضح أنه ستم دعوتهم إلى تقديم إسهام كبير في مناقشة اليوم. لكننا نعتقد أن هذه مهمة مستحيلة لهم. فكما رأينا بالفعل عدة مرات، هم غير قادرين على إضافة أي قيمة للمناقشة. نحن لا نرى طابوراً من بلدان الاتحاد الأوروبي تسارع إلى الاشتراك في الجلسات بشأن أوكرانيا التي يتم تنظيمها بمبادرة منا.

لقد أصبحنا مقتنعين بشكل متزايد بأن زملائنا الغربيين من خلال عقد جلسات مثل جلسة اليوم يسعون إلى تحقيق هدف واحد: أن

ولذلك فإن الورقة الرابعة الوحيدة المتبقية للرئيس في كييف هي إثارة مواجهة مباشرة بين روسيا وحلف الناتو. وتجسد خطة السلام سيئة السمعة هذه الفكرة أولاً وقبل كل شيء في أحدث مطالبه من أوكرانيا بالانضمام إلى حلف الناتو. ولكي لا يكون لدى أحد أية أوهام، أود أن أؤكد من جديد على الفور أن عضوية أوكرانيا في حلف الناتو بأي شكل من الأشكال الإقليمية غير مقبولة على الإطلاق بالنسبة لروسيا ولا يمكن أن تكون جزءاً من أي خطة سلام أو مبادرات وساطة.

لقد طورنا علاقات حسن جوار مع أوكرانيا المحايدة وغير المنتمية إلى كتلتات، كما هو منصوص عليه في دستورها وفي معاهداتنا الثنائية، ونحن على استعداد لمواصلة تطويرها. إلا أن هذا البند، الذي يعد حجر الزاوية في أمن أوكرانيا، قد تم إلغاؤه تدريجياً بعد الانقلاب المناهض للدستور الذي أوجت به الولايات المتحدة وحلفاؤها في عام 2014، والذي قاد البلاد إلى مستنقع الأزمة وانعدام القانون والقومية المتطرفة والحرب الأهلية.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يولوا اهتماماً شديداً ليس لخطة زيلينسكي الأخيرة التي لا تتضمن، بالإضافة إلى العناصر التي ذكرتها، أي شيء آخر غير الدعوة إلى تقديم المساعدة المادية، بل لتصريحات زعيم كييف التي رافقت عرضه لهذا المؤلف الفني في أوروبا.

في 17 تشرين الأول/أكتوبر أعلن رئيس نظام كييف، بصفته مبتزاً متأسلاً، عن نيته تصنيع أسلحة نووية ما لم يتم قبول بلده في حلف الناتو. وبذلك أعلنت أوكرانيا المعاصرة بشكل أساسي عن نيتها انتهاك التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي. بعبارة أخرى، نحن نتحدث عن إعلان صريح من قبل دولة غير حائزة للأسلحة النووية وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن نيتها انتهاك المادة الثانية من المعاهدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمة دولية بالغة الخطورة فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية.

نحن مقتنعون بأنه يجب على جميع أعضاء مجلس الأمن، بل والمجتمع الدولي بأسره، أن يدينوا بحزم شديد تلك التصريحات غير

ليس لديه ما يخسره، ولرغبته في الاحتفاظ بالسلطة بأي ثمن هو مستعد لإغراق العالم بأسره في هاوية النهاية النووية للعالم. هذه هي خطته البديلة التي يحاول الآن تقديمها بوصفها خطة للنصر.

وكما يلاحظ العديد من السياسيين والخبراء الغربيين العقلاء بخيبة أمل، لا يوجد في خطة زيلينسكي الساذجة التي ابتكرت حديثاً أي عنصر استراتيجي من شأنه أن يسمح لحلف الناتو وأوكرانيا بتغيير مسار الأعمال العدائية لصالحهما. وهذا ليس بالأمر المفاجئ، لأنه لا يوجد شيء من هذا القبيل والهزيمة الكاملة للقوات المسلحة الأوكرانية في ساحة المعركة ليست سوى مسألة وقت. ورئيس نظام كييف على أي حال خالٍ من أي موهبة عسكرية، وقد أثبتت ذلك مغامرته في كورسك بشكل مقنع للغاية.

كما أظهرت تلك المغامرة استعداد زيلينسكي للتضحية بأوكرانيا وحياء الأوكرانيين دون تردد من أجل المصالح الجيوسياسية الغربية، وهو ما يفسره بوضوح على أنه إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا في ساحة المعركة. وهو في الوقت ذاته يدفع نحو خيانة علنية وسافرة لمصالح بلده الوطنية. إن خطة السلام المزعومة هذه تعلن صراحة عن الاستعداد لبيع ما تبقى من ثروات أوكرانيا الطبيعية، وهو بالمناسبة ما يتطلب بموجب دستور أوكرانيا إجراء استفتاء، واستخدام مواطنيها في المستقبل لحراسة أمن أوروبا بدلاً من القوات الأمريكية. إن ما يغيب عن سيناريو زيلينسكي الأخير هو حتى التلميح إلى الرغبة في السير على طريق تسوية سلمية حقيقية وطويلة الأمد للنزاع. فهو لا يزال مقتنعاً، كما في حالة مبادراته السابقة التي ولدت ميتة، بأن على الغرب، بالتعاون معه، أن يضع نوعاً ما من خطة إنذار أخير ويفرضها على روسيا.

كيف يمكن تفسير هذا التفكير بغير أنه ناجم عن الاستخدام المنتظم لمخدرات قوية؟ من الصعب القول. ومن الصعب أن تأمل كييف في التوصل إلى صيغة أفضل من المقترحات التي طرحها الرئيس الروسي في حزيران/يونيه. وقد تم استبعاد تلك الفرصة بشكل أساسي مع بداية هجوم القوات المسلحة الأوكرانية على إقليم كورسك.

أكثر من 100 مقاتل يرتدون ملابس مموهة وأقنعة. وأطلقوا النار على المدنيين واستخدموا الغاز المسيل للدموع. وأجبروا رعايا الكنيسة على الخروج من القديس. وهناك المئات من مقاطع الفيديو لهذا الإجراء على الإنترنت. وبعد ذلك بدؤوا في النهب. لقد قبلوا مكتب المحاسبة رأساً على عقب وسرقوا الأموال التي كان يجمعها رعايا الكنيسة لترميم الكاتدرائية. واستولوا على معدات وأيقونات وكتب كنسية، وحتى الطعام. وكانت الشرطة حاضرة لكنها لم تتدخل في الواقعة.

ونتيجة لتصرفات المهاجمين، أصيب رئيس أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، المطران ثيودوسي مطران تشيركاسي وكانييف، بارتجاج في المخ. وقد وصف عمدة المدينة تلك الأحداث بسخرية بأنها حركة تطوعية للمجتمع المحلي تحت سلطة كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية. هذا هو مستوى الانحطاط الأخلاقي الذي وصل إليه المجتمع الأوكراني، أو بالأحرى جزء منه.

إننا ندعو الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى إدانة اضطهاد النازيين الجدد في كييف للرعايا الأرثوذكس بشكل لا لبس فيه، وأن يتوقف الغرب عن تشجيع كييف على ارتكاب مثل هذه الأعمال الهمجية. يجب على زملائنا الغربيين أن يفهموا أنهم يتحملون أيضاً مسؤولية أفعال النظام الذي قاموا بزعره وأنهم لن يتمكنوا من إخفاء هذه الجرائم عن شعوبهم.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): نشكر سلوفينيا والولايات المتحدة على طلب عقد جلسة اليوم. كما نود أن نشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الشاملة ورؤاه القيمة. ونرحب بممثلي أوكرانيا وبولندا وفنلندا وإستونيا في جلسة اليوم.

نجتمع اليوم مرة أخرى للتداول بشأن الوضع في أوكرانيا. إن تواتر جلساتنا بشأن هذه المسألة يؤكد على خطورة الوضع والتزام المجلس الثابت بمعالجة هذه المسألة الحرجة. إن الوضع المتدهور في أوكرانيا وضرورة مواصلة التركيز على هذه القضية يسلبان الضوء على التحديات الكبيرة التي يواجهها المجلس في معالجة هذه القضية والوفاء بولايته. لا يمكن المبالغة في التأكيد على خطورة هذه التحديات.

المسؤولة. ولم يصدر في الوقت الراهن أي رد فعل علني من الولايات المتحدة وحلفائها على هذا التحدي الواضح لنظام عدم الانتشار النووي، وهو ما يؤكد على أنهم يرضخون لأي مغامرات وجرائم يرتكبها نظام كييف. لقد أصبحوا بدلاً من ذلك مشغولين بنشر الفزع من الإيرانيين والصينيين والكوريين المخيفين، وكل واحد منهم أكثر سخافة ممن سبقه. إن الوضع المحيط بالابتزاز النووي للرئيس غير الشرعي لنظام كييف يقنعنا مرة أخرى بأن قرار قيادة الاتحاد الروسي ببدء العملية العسكرية الخاصة - بالمصادفة بعد تهديدات نووية مماثلة من القيادة الأوكرانية - كان هو الشيء الوحيد السليم الذي يجب القيام به. لا يمكن القضاء على التهديدات الأمنية التي تواجهها أوكرانيا دون نزع السلاح، وإزالة النازية من أوكرانيا، وبذل الجهود لضمان حقوق الإنسان والحريات لجميع مواطنيها.

في الختام، أود أن أتطرق إلى موضوع هام آخر يتعلق بحقوق الإنسان والحريات المدنية في أوكرانيا. فكما هو معروف، يحب زملائنا الغربيون تقديم نظام كييف وزعيمه على أنه يكاد يكون حامياً للديمقراطية ومثالاً يُحتذى به في المنطقة بأسرها. وفي الوقت نفسه، فإن الديكتاتورية القاسية التي أقيمت في البلاد، والتي أدت إلى نزع الشرعية عن مؤسسات الدولة، وآلاف السجناء السياسيين، وحظر اللغة الروسية والهوية الروسية، في انتهاك لدستور البلد والأعراف الأساسية للقانون الدولي، واضطهاد الكنيسة الأرثوذكسية الكنسية، هي عناصر يحاول مؤيدو أوكرانيا الغربيون تجاهلها. ومن خلال غض الطرف بشكل انتقائي، لن ينكر الغرب شيئاً عن الاستيلاء المشين على كاتدرائية القديس ميخائيل في تشيركاسي الأسبوع الماضي الذي داس على قواعد الأخلاق التي يرسيها أي دين.

وقد حذرنا من أنه عندما اعتمدت أوكرانيا قانوناً يتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لحظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الكنسية فإنه سرعان ما ستعقب ذلك مدهامات للكنائس واستخدام للعنف ضد رعاياها. وهذا ما حدث. ففي 17 تشرين الأول/أكتوبر ارتكب أتباع بانديرا جريمة خطيرة أخرى. لقد اقتحم الكاتدرائية

النزاع وإرساء الأساس لسلام دائم ومستدام بين البلدين الجارين. ويعطي هذا النهج الأولوية لرفاه جميع المتضررين ويسعى إلى حل يحافظ على كرامة وتطلعات كلتا الدولتين.

السيدة بيرسود (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على المعلومات الهامة بآخر المستجدات وأرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا وبولندا وفنلندا وإستونيا وفنلندا والمراقب عن الاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

تسجل غيانا مرة أخرى انزعاجها من تكثيف الهجمات في الآونة الأخيرة في مناطق الجبهة الأمامية في دونيتسك وخاركيف وخيرسون. وفي خضم تصاعد الأعمال العدائية وتدمير البلدات والقرى، نواصل الدعوة إلى وقف التصعيد والوقف الفوري للأعمال العدائية. لقد رددت معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه النداءات ولكنها لا تزال تذهب أدراج الرياح.

إننا نشهد في هذه الأثناء مضاعفة الضربات الصاروخية وضربات الطائرات المسيرة، التي دمرت المدارس والمباني السكنية وغيرها من البنى التحتية الحيوية. كما أنها أدت إلى ارتفاع أعداد الضحايا على جانبي خط الجبهة، مما يجعلنا نقرب كل يوم من وقوع خطأ أو سوء تقدير قد تكون له عواقب كارثية.

ويوفر هذا السيناريو وحجم المعاناة الإنسانية المتكبدة خلال العامين الماضيين من النزاع أسباباً مقنعة لإيجاد حل سلمي. وتصر غيانا على أن أي حل دائم للنزاع لن يتحقق من خلال العمل العسكري، بل من خلال الدبلوماسية والمفاوضات بحسن نية، والتي تُجرى وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبالتالي نهيب بالاتحاد الروسي أن يسحب جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً.

لقد حان الوقت لكي يبذل العالم المزيد من الجهود الملموسة لإنهاء الحرب. ونشيد بجهود من يسعون إلى إيجاد حل سلمي للنزاع، ونحث الأطراف على الالتزام بعملية سياسية ودبلوماسية جادة نحو إنهائه. وفي غضون ذلك، نطالبها باتخاذ جميع التدابير اللازمة

لقد أدى النزاع الدائر إلى عواقب كارثية وغير مسبوقة. وكما هو شائع بشكل مأساوي في جميع النزاعات، لا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر من الأعمال العدائية. إن التكلفة البشرية للنزاع لا تُحصى وتتجلى في خسائر الأرواح والإصابات والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية الحيوية وانتهاكات حقوق الإنسان والنزوح القسري الجماعي وأزمة اللاجئين. كما أن التداعيات الاقتصادية مذهلة بنفس القدر، مما يزيد من تعقيد الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ومما يثير القلق الشديد خطر وقوع حوادث نووية. هذا التهديد المحتمل، سواء كان من خلال الاستخدام المتعمد أو سوء التقدير أو عن طريق الخطأ، يؤكد الحاجة الملحة إلى بروتوكولات السلامة الصارمة والتواصل الشفاف والتعاون الدولي لمنع أي نتائج كارثية ذات آثار إنسانية وجيوسياسية وخيمة.

ومن الأهمية بمكان إدراك أن تداعيات النزاع تمتد إلى ما هو أبعد من البلدين المتجاورين. فالتوتر وعدم الاستقرار الجيوسياسي وأزمات الغذاء والطاقة وعدم الاستقرار الاقتصادي ليس لها تأثيرات إقليمية فحسب، بل أيضاً عالمية. ويكفي أن نتذكر أن لا أحد آمن حتى يصبح الجميع آمنين. إن تصميمنا القانوني والأخلاقي الجماعي على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هو أكثر أهمية من أي وقت مضى.

فمع استمرار النزاع دون أي بادرة على انحساره، أصبح من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. وقد ثبت أن أولوية المقاربة العسكرية القائمة على منطق المحصلة الصفيرية غير واقعية وغير مستدامة. فمن الضروري إحداث نقلة نوعية نحو نهج تعاوني يشمل الجهود الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية وتعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع. وفي ضوء هذا الاعتبار، نكرر دعوتنا العاجلة إلى وقف فوري للأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات المباشرة دون أي شروط مسبقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

ومن هذا المنطلق، نكرر موزامبيق الإعراب عن تأييدها القوي لإيجاد حل سياسي تفاوضي بوصفه السبيل الوحيد الكفيل بإنهاء هذا

عدم الاستسلام للأمر الواقع والتسليم بحتمية الأحداث، بل وبالعكس، العمل على تغليب لغة الحوار والتفاوض على لغة المواجهة والحرب. إذ أن قناعتنا أن الحل لن يكون إلا سلمياً ولن يتأتى إلا بالحوار، حوار يكون جامعاً للطرفين وبناءً، يضع صوب أولوياته ووقف الحرب وإهراق الدماء، بعيداً عن الحسابات الجيوسياسية والمصالح الضيقة، وحوار يكون مبنياً على الاحترام التام والانصياع لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي التي نتفق كلنا على سموها وعدلها، وحوار يضع نصب أولوياته معالجة الأسباب الجذرية للصراع برمته، وإحاطة الشواغل الأمنية للطرفين بالناية اللازمة لضمان حل نهائي مستدام لهذا النزاع، نزاع لم يصبح يورق المنطقة ويهدد أمنها فحسب، بل وأصبحت تداعياته الاقتصادية تثقل كاهل العالم بأسره، ولا سيما الدول النامية.

ومن هذا المنطلق، وسعياً منها لتقريب وجهات النظر وتهيئة الظروف المواتية لتهيئة أرضية صلبة لتسهيل الحوار بين الطرفين، انخرطت الجزائر في أيلول/سبتمبر الماضي في مسعى جديد بادرت به الصين والبرازيل يهدف إلى تعزيز المشاورات على مختلف المستويات ومع جميع الأطراف. وتم من خلال تلك المبادرة، تشكيل مجموعة أصدقاء السلام على مستوى الممثلين الدائمين في نيويورك، بهدف تعزيز التفاهم لدعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق سلام دائم وعادل. وتبقى الجزائر مستعدة لتقديم كل الدعم اللازم في سبيل الوصول إلى حل سلمي نهائي لهذا النزاع واستتباب الأمن في المنطقة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنجليزية):
أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

عندما نتكلم عن الحالة الأمنية في أوكرانيا، يجب علينا أن نتحلى بالوضوح لأنها تؤثر علينا جميعاً. إن الغزو الروسي انتهاك للنظام الدولي القائم على القواعد ولميثاق الأمم المتحدة، الذي يعتمد عليه رخاؤنا وأمننا الجماعي. لقد انتهكت روسيا الميثاق نفسه الذي تعهد مجلس الأمن بصونه. وإن لهذا له عواقب على بلدان العالم قاطبة.

لحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشدد على ضرورة المساءلة عن الانتهاكات المستمرة كعنصر حاسم على طريق السلام.

كما ندعو الاتحاد الروسي إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون قيود إلى الأشخاص المحتاجين إليها في الأراضي المحتلة والتوقيع على خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

وفي الختام، أكرر مرة أخرى دعوة غيانا إلى تحقيق سلام دائم في أوكرانيا وأتعهد بمواصلة دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق نهاية سلمية ومستدامة للحرب.

السيد كودري (الجزائر): أود بداية أن أتقدم بالشكر للأمين العام المساعد، السيد ميروسلاف ينتشا، على إحاطته القيمة.

نجتمع اليوم مرة أخرى والحرب في أوكرانيا لا تزال للأسف تحصد المزيد من الأرواح البشرية البريئة وتجبر العديد على التنقل مجبرين بحثاً عن مناطق آمنة لهم ولعائلاتهم، وتخلف المزيد من الخسائر المادية والدمار في البنى التحتية. ولقد كبدت هذه الحرب الطرفين، الروسي والأوكراني، خسائر فادحة في الأرواح ودماراً هائلاً، إضافة إلى مأساة إنسانية قد طال أمدها.

والمقلق في الأمر هو أن هذا الحال أصبح يكاد يكون حتمياً في غياب أي تأثير ملموس للمبادرات التي تم إطلاقها إلى حد الآن لتقريب وجهات النظر، سواء منها المبادرات الفردية أو الجماعية. وما يزيد الوضع تعقيداً هو منطقتي التصعيد والمواجهة اللذين ما فتئ الطرفان ينتهجان، وكذا منطقتي الاستقطاب الذي لا يزال يخيم على التجاذبات والتفاعلات بين مختلف الفاعلين الأساسيين.

لقد حذرت الجزائر مراراً وتكراراً من أن دوام الوضع على ما هو عليه لن يؤدي البتة إلى نتيجة مختلفة عن تلك التي نلمسها اليوم، نتيجة عنوانها من السيئ إلى الأسوأ. ودعت الجزائر، ولا تزال، إلى

وقد جانب بوتين الصواب إن كان يعتقد أن بإمكانه إضعاف عزيمتنا بأفعاله غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار هذه. يظل التزام المملكة المتحدة بدعم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي وتحقيق سلام عادل ودائم ثابتاً. عليه، ندعو روسيا إلى وقف حربها غير المشروعة وغير المبررة فوراً، وأن تسحب قواتها دون قيد أو شرط من جميع أنحاء أوكرانيا.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب سلوفينيا والولايات المتحدة، وأشكر أيضاً السيد ميروسلاف ينتشا، على إحاطته. ونرحب بمشاركة أوكرانيا وبولندا وفنلندا وإستونيا في هذه الجلسة.

تحيط سيراليون علماً برسالة أوكرانيا المؤرخة 14 تشرين الأول/أكتوبر، بشأن الوفاة المأساوية للصحفية الأوكرانية فيكتوريا روشينا. ونعرب عن تعازينا ونشدد على أن الصحفيين هم مدنيون محميون بموجب القانون الدولي الإنساني. بالتالي فإن المعاملة اللاإنسانية والوفيات غير المبررة للمحتجزين أثناء الحرب تعد انتهاكاً للقانون الدولي.

يساور سيراليون القلق العميق إزاء تصاعد النزاع في أوكرانيا، واستمراره لأكثر من عامين ونصف العام. وقد أدى اشتداد القتال في الآونة الأخيرة إلى احتلال المزيد من القرى الأوكرانية واستعادة السيطرة على أراضٍ في منطقة كورسك. ونحيط علماً بالتقارير عن شن هجمات متعددة في بدايات تشرين الأول/أكتوبر استهدفت المدنيين والبنية التحتية الحيوية، مثل المناطق السكنية والأسواق والسكك الحديدية ومرافق تخزين الحبوب. تؤدي هذه الهجمات إلى تفاقم معاناة المدنيين وتعطيل الخدمات الأساسية. وتعرب سيراليون عن قلقها بشكل خاص إزاء الضربة الصاروخية التي تم الإبلاغ عنها في 7 تشرين الأول/أكتوبر على سفينة مدنية عليها علم بالاو، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، علاوة على الهجمات على سفن المساعدات الإنسانية في يومي 9 و 10 تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل مدنيين وإلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية للموانئ. إن هذه الهجمات، التي

لذلك، فإنني أوجه انتباه المجلس مع الشعور بالقلق العميق إلى التقارير عن تورط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتزايد في الحرب. فمن المحتمل جداً أن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد وافقت على إرسال قوات مقاتلة لدعم الحرب الروسية على أوكرانيا. ويبدو أنه كلما وجد بوتين صعوبة أكبر في تجنيد الروس ليكونوا وقوداً للدفاع، كلما كان أكثر استعداداً للاعتماد على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حربه غير الشرعية هذه. ويعد هذا أحدث تطور في العلاقة العسكرية المتنامية بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما لها من تداعيات على الأمن الإقليمي والدولي. وبالفعل فقد شرعت روسيا في شراء الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتسبب المعاناة للشعب الأوكراني، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن التي صوتت روسيا نفسها مؤيدة لها. إذن ومع هذا التطور الأخير، يمكننا القول عن يقين بأن قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستطلب ثمناً باهظاً من روسيا في مقابل ذلك.

كما أود أن ألفت انتباه المجلس إلى الضربات الروسية الأخيرة على سفن الحبوب التجارية في البحر الأسود والبنية التحتية للموانئ المدنية. وسواء كانت هذه الأفعال متعمدة أو طائشة، فإنها تؤكد مرة أخرى تجاهل روسيا التام للقانون الدولي وللامن الغذائي العالمي. ويفضل نجاح أوكرانيا في صد الأسطول الروسي في البحر الأسود، استأنفت أوكرانيا تصدير الحبوب إلى جميع أنحاء العالم، من تركيا إلى مصر إلى الصين. بيد أن تصرفات روسيا تشكل خطراً كبيراً على أسعار الحبوب واستعداد شركات الشحن التجارية للعمل في البحر الأسود. عليه، يجب وقف هذه الهجمات على الفور.

لا ريب أن روسيا هي السبب الوحيد لهذه الحرب وعواقبها المدمرة على الصعيدين الإنساني والعالمي. إن باستطاعة بوتين إنهاء هذه الحرب غداً إن أراد ذلك. وليس هناك من يرغب في السلام أكثر من أوكرانيا. لكن لكي يظل السلام مستداماً، يجب أن يكون في صميمه احترام ميثاق الأمم المتحدة. فلا يعقل أن يكون هناك تكافؤ زائف بين المعتدي والضحية. وليست لروسيا أية مصالح مشروعة في أوكرانيا.

ويؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد الضحايا المدنيين وتدمير البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.

وتبين الهجمات الروسية الأخيرة ضد السفن التجارية المصدرة للحبوب الأوكرانية في البحر الأسود والوضع غير المستقر لمحطات الطاقة النووية كيف تتجاوز آثار الحرب المنطقة في جوانب عدة، بدءاً من الأمن الغذائي العالمي إلى الأمان النووي.

لقد شهدنا خلال العام الماضي، تطوراً آخر مثيراً للقلق في الحرب: تورط كوريا الشمالية المتزايد في دعم الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا. فوفقاً لما أعلنه جهاز المخابرات القومي لجمهورية كوريا الأسبوع الماضي، تم شحن أكثر من 13 000 حاوية مليئة بقذائف مدفعية وصواريخ بالإضافة إلى صواريخ مضادة للدبابات من كوريا الشمالية إلى روسيا على نحو 70 دفعة منذ آب/أغسطس 2023. وتشير التقديرات إلى أنه تم بالفعل تزويد روسيا بأكثر من 8 ملايين قذيفة. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا زيارة أحد الشخصيات الرئيسية في مجال تطوير الصواريخ في كوريا الشمالية، وهو كيم جونج سيك، النائب الأول لمدير إدارة صناعة الذخائر، إلى موقع إطلاق صاروخ KN-23 بالقرب من الخطوط الأمامية الأوكرانية وتفتده عدة مرات في آب/أغسطس من هذا العام.

وكما أشار وفد بلدي مراراً وتكراراً في هذه القاعة، فإن جميع هذه الأنشطة تعد انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن المتعددة التي صوتت روسيا مؤيدة لها ذات مرة.

إننا ندرك جيداً أن كوريا الشمالية قد اعتادت على انتهاك الأعراف الدولية وقرارات مجلس الأمن. غير أننا فوجئنا بالإجراءات الأخيرة التي اتخذتها بيونغ يانغ. فبالإضافة إلى توفير كميات كبيرة من الموارد العسكرية لروسيا، فوفقاً لجهاز استخباراتنا القومي، نشرت بيونغ يانغ ما يقرب من 1 500 جندي من القوات الخاصة في عدة مدن في أقصى الشرق الروسي على متن سفن بحرية روسية منذ مطلع الشهر الجاري. وإخفاء هوية هؤلاء الجنود الذين تم نقلهم بالزلي العسكري الروسي والأسلحة الروسية، منحوا بطاقات هوية مزيفة لسكان ياقوتيا وبورياتيا الذين تشبه ملامح وجوههم ملامح وجوه الكوريين الشماليين.

تؤثر سلبيًا على أوكرانيا والبلدان التي تعتمد على الحبوب الأوكرانية، محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفقاً لتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أسفرت الأعمال العدائية والهجمات المكثفة في أيلول/سبتمبر عن وقوع أكبر عدد من الضحايا المدنيين في هذا العام، حيث قُتل ما لا يقل عن 208 شخص وأصيب 1220 آخرون. وبالمثل يساورنا القلق إزاء التقارير عن سوء معاملة أسرى الحرب - في انتهاك لاتفاقيات جنيف. كما تسبب الهجمات المستمرة على البنية التحتية للطاقة النووية تهديدات إقليمية خطيرة. لذا نكرر تحذيرات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن شن المزيد من الهجمات على المنشآت النووية، التي ربما تؤدي إلى عواقب كارثية.

وتدعو سيراليون إلى حماية المدنيين، وإعطاء الأولوية للدبلوماسية والحوار لتهدئة التوترات، وامتناع الأطراف عن المزيد من التصعيد، فضلاً عن التخلي عن خيار كسب الحرب في ساحة المعركة مهما كان الثمن. كما ندعو إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامة أراضيها ووحدتها داخل حدودها المعترف بها دولياً، فضلاً عن الوقف الفوري للأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى بذل جهود دبلوماسية حسنة النية لمعالجة الشواغل المشروعة للأطراف. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي من خلال الوسائل الدبلوماسية، على النحو المبين في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني للأمين العام المساعد ينتشا، على إحاطته.

لقد أعرب الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده مجلس الأمن بشأن أوكرانيا في الشهر الماضي (انظر S/PV.9731) عن شعور المجتمع الدولي المشترك بالحاجة الملحة إلى إنهاء هذه الحرب الوحشية. غير أن من المؤسف أن الحالة الميدانية لم تتحسن على الإطلاق. فالواقع أننا لا نزال نشهد احتداماً كبيراً للمعارك على طول خطوط الجبهة.

لا تزال الأزمة الأوكرانية مستعرة وتتسم بتوسع النزاع والقتال وتزايد الخسائر في صفوف المدنيين واتساع نطاق آثاره. إن هذا أمر محزن ومثير للقلق الشديد. في الشهر الماضي - خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين - أعرب قادة العديد من الدول عن آرائهم ومقترحاتهم بشأن مسألة أوكرانيا. كما أوضحت روسيا وأوكرانيا موقفهما إزاءها. وعلى الرغم من الاختلافات في وجهات النظر والمقترحات فيما يتعلق بالأسباب الجذرية للمشكلة والديناميات الحالية والسبيل لإنهاء الأزمة، دعت جميع الدول بالإجماع إلى استعادة السلام في وقت مبكر. ويمكن القول أن السلام ما زال القاسم المشترك الأعظم الذي يمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى اتفاق بشأن الأزمة الأوكرانية.

انطلاقاً من ذلك الفهم بالتحديد، عقدت 17 دولة من دول الجنوب العالمي، بما في ذلك البرازيل والصين ومصر وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا اجتماعاً وزارياً حول الأزمة الأوكرانية على هامش المناقشة العامة. كما شاركت فرنسا والمجر وسويسرا بصفة مراقب. في ذلك الاجتماع أعربت جميع الأطراف عن قلقها العميق إزاء المخاطر الناجمة عن النزاع الحالي، وخاصة تأثيره على بلدان الجنوب العالمي. كما أكدوا أهمية التسوية السلمية للنزاعات الدولية ودعت إلى إيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية بالوسائل الدبلوماسية.

وبعد الاجتماع، أصدرت البرازيل والصين والدول الأخرى المشاركة بياناً مشتركاً يدعو إلى التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. كما دعا البيان جميع أطراف النزاع إلى الالتزام بمبادئ تهدئة الوضع، مع التشديد على أهمية عدم توسيع رقعة القتال والامتناع عن تصعيده. دعا البيان أيضاً إلى الامتناع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها على هامش المناقشة العامة، ولا سيما الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فضلاً عن الدعوة إلى بذل كل جهد ممكن لمنع الانتشار النووي وتجنب نشوب حرب نووية.

كما اتفقت البلدان المعنية على إنشاء مجموعة أصدقاء السلام في إطار الأمم المتحدة لزيادة حشد الأصوات من أجل السلام وتعزيز

وهذا يعني حدوث تغيير نوعي في تورط كوريا الشمالية في الحرب الروسية على أوكرانيا. فإرسال عدد كبير من المقاتلين يرجح أن تصبح كوريا الشمالية طرفاً فاعلاً في الحرب. وهذا ليس مجرد انتهاك لنظام جزاءات مجلس الأمن، بل محاولة سافرة لتقويض السلم والأمن، ليس في أوروبا وشمال شرق آسيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم أيضاً. وستوقع كوريا الشمالية مكافأة سخية من موسكو مقابل مساهمتها بقواتها، وربما تكون في شكل مساعدة عسكرية أو مالية، أو ربما تحصل مقابلها على تكنولوجيا متعلقة بالأسلحة النووية.

قد تكون روسيا في وضع عسكري حرج، غير أن استقدام قوات دولة أخرى، وخاصة إذا كانت دولة مارقة وشائنة السمعة، أمر خطير جداً. ومن الصعب أن نصدق أن دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن ستقدم على مثل هذه المغامرة لتغيير مسار الحرب. ويجب إدانة هذا التعاون العسكري غير القانوني بين كوريا الشمالية وروسيا بشكل قاطع. ويجب أن تتوقف روسيا وكوريا الشمالية على الفور عن انتهاك التزاماتهما الدولية.

ستشرع جمهورية كوريا في حشد مختلف الوسائل للتصدي لهذا التطور الكبير، بالتعاون الكامل مع حلفائها وأصدقائها. وفي ذلك الصدد، تلتزم جمهورية كوريا التزاماً كاملاً بالعمل مع المجتمع الدولي لرصد أي أنشطة لانتهاك الجزاءات والتهرب منها والإبلاغ عنها، بما في ذلك من خلال الفريق المعني برصد الجزاءات المتعدد الأطراف الذي أطلق مؤخراً.

فمنذ اندلاع هذه الحرب غير القانونية، ظل الصوت الجماعي للمجتمع الدولي واضحاً تماماً. فالأغلبية الساحقة في الجمعية العامة تتأشد روسيا لإنهاء هذه الحرب العبيثية بسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. وتعتقد جمهورية كوريا أنه يجب أن يتسق أي مسار نحو تحقيق سلام دائم في أوكرانيا مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي، لا سيما كفالة احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

ثالثاً، يتسم موقف الصين من مسألة أوكرانيا بالشفافية والحياد. وليس لدينا أية نوايا لاستغلالها بغية تحقيق مكاسب أنانية أو التسبب في أي مواجهة. فالصين ليست سبباً في الأزمة الأوكرانية، ناهيك عن كونها طرفاً في النزاع. كما لم تزود الصين أي طرف من أطراف النزاع بأسلحة فتاكة قط، وقد واصلت فرض ضوابط ثابتة وصارمة على صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل معاً لمعالجة الآثار السلبية غير المباشرة للأزمة، والحفاظ بشكل مشترك على أمن واستقرار سلاسل الإمداد الصناعي، والامتناع عن استغلال الحالة لقمع المعارضة أو فك الارتباط بالسلاسل أو تعطيلها. عليه، نعترض على استخدام الولايات المتحدة لقضية أوكرانيا لتشويه سمعة الصين وممارسة الضغط عليها وفرض جزاءات أحادية الجانب غير مشروعة، علاوة على استغلال ولاية قضائية طويلة الذراع على الكيانات والأفراد الصينيين. وستنخذ جميع التدابير اللازمة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للشركات الصينية والمواطنين الصينيين بحزم.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

مع استمرار العدوان الروسي على أوكرانيا، ما زلنا نشهد تدهور الحالة الميدانية. فهذا ما تؤكدته الإحصاءات القائمة والمؤشرات المتصاعدة فيما يتعلق بعدد القتلى والجرحى وتزايد الاحتياجات الإنسانية لملايين الأشخاص، كما أوضح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان. لقد شهدت أشهر الصيف تصعيداً واضحاً في العنف من جراء تكثيف الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة في جميع أنحاء أوكرانيا والاستهداف المنظم للبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وقد أدى ذلك كله إلى زيادة كبيرة في عدد الضحايا.

إن الاستهداف المتعمد للبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا يرسخ الواقع القائم لاضطرار ملايين الأوكرانيين إلى مواجهة شتاء قاسٍ آخر في ظل تعطيل إمدادات الطاقة إلى حد كبير. علاوة على ذلك، فإن أي

توافق الآراء بشأنه، فضلاً عن دعم جهود السلام. وليس لدى مجموعة أصدقاء السلام أية نوايا للتدخل في المحافل والآليات القائمة أو التأثير عليها أو استبدالها أو التفاوض نيابة عن الطرفين المعنيين - روسيا وأوكرانيا - ناهيك عن فرض أي مقترحات للسلام. وستعمل المجموعة على إدارة أعمالها بطريقة مرنة فضلاً عن المشاركة في حوار شامل والتواصل مع جميع الأطراف بروح من الانفتاح. كما ترحب المجموعة بمشاركة البلدان ذات الرؤى المشتركة، وخاصة بلدان جنوب الكرة الأرضية، لأجل التآزر وبناء السلام معاً.

لقد هاجم ممثل الولايات المتحدة في بيانه الذي أدلى به للتو مرة أخرى الصين وشوه صورتها، وهو ما نعارضه بشدة. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، إن موقف الصين من مسألة أوكرانيا موضوعي ومحادي. فنحن لا ندعم ولا نحابي أي طرف. لقد التزمت الصين دائماً بالاتجاه العام للتسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، وحافظت على اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا. وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، عقد وزير الشؤون الخارجية الصيني وانغ يي اجتماعات مع نظيره الروسي والأوكراني على التوالي لتعزيز محادثات السلام. وقد قدمنا إحاطات في حينه لروسيا وأوكرانيا بشأن عقد الاجتماع الوزاري حول أوكرانيا وإنشاء مجموعة أصدقاء السلام، واستمعنا إلى وجهات نظرهما.

ثانياً، لقد ظل موقف الصين إزاء مسألة أوكرانيا ثابتاً: تشجيع وقف إطلاق النار والتسوية السياسية. في بداية النزاع، طرح الرئيس شي جين بينغ أربع نقاط بشأن ما ينبغي القيام به، موضحاً أنه يجب احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها، فضلاً عن مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أصدرت الصين ورقة أيضاً بعنوان "موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية"، وأصدرت مع البرازيل توافقاً في الآراء من ست نقاط، يدعو إلى تسوية سياسية للأزمة. وقد واصل الممثل الخاص للحكومة الصينية اتصاله الوثيق مع جميع الأطراف، وشارك على نحو دؤوب في الدبلوماسية المكوكية والعمل من أجل السلام وتيسير المحادثات.

ولا تزال الحاجة ماسة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم. عليه، ندعم الزخم الحالي لخطة السلام الأوكرانية، وندعو جميع الأعضاء إلى بذل قصارى الجهود في بناء أوسع دعم دولي ممكن لأجل تحقيقها. وبوسع للاتحاد الروسي إنهاء الحرب بسحب جميع قواته من كامل أراضي أوكرانيا. وإذ نكرس كل جهودنا لتحقيق السلام، ينبغي ألا نغفل أبداً عن المسؤولية المنوطة بنا لحماية نظامنا المتعدد الأطراف وصون ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أشاطر زملائي توجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد على إحاطته.

مع اقتراب ذكرى الألف يوم الكئيب للعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا من موعدها القاتم، فإننا نذكر بشكل يومي التأثير الفادح لهذه الحرب على حياة السكان المدنيين. وكما سمعنا اليوم، فقد شهد الشهر الماضي أكبر عدد من الضحايا المدنيين هذا العام، مما يدل على اتجاه مقلق شهدناه في الأشهر الأخيرة من حيث الزيادة الكبيرة في عدد الضحايا المدنيين، علاوة على الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية.

تدين سويسرا العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. ولا يزال العدد الكبير من الهجمات، التي تؤثر بشكل خاص على المجتمعات المحلية القريبة من خط المواجهة في مناطق دونيتسك وخاركيف وأوديسا وزابورجيا أمر مثير للقلق. ويجب وقف الدمار الذي لحق بالمنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية، بما في ذلك شبكات الطاقة. وبالإضافة إلى التكلفة البشرية، فإن هذه الأعمال تعوق الاستجابات الإنسانية، وتسبب موجات جديدة من التشريد وتعرض السكان الضعفاء للخطر، لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء. كما أن لتصاعد الهجمات على البنية التحتية للموانئ المدنية والسفن المدنية تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائي العالمي. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء سلامة وأمن المنشآت النووية، لا سيما الموجودة منها

فعل من شأنه أن يعرض سلامة وأمن المنشآت النووية الأوكرانية للخطر غير مقبول. عليه، نؤيد تأييداً تاماً جميع الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف معالجة هذه المسائل. علاوة على ذلك، فإننا ندين تدمير البنية التحتية للموانئ وعسكرة البضائع. فذلك أمر لا يزال يهدد الأمن الغذائي العالمي. ونؤكد مجدداً ضرورة احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من قبل جميع الأطراف في جميع الأوقات.

كما نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التقارير الواردة عن إعدام القوات الروسية لأسرى الحرب الأوكرانيين. وندين الدعم المستمر الذي تقدمه دول ثالثة للحرب العدوانية الروسية سواء كانت في شكل دعم عسكري أو مواد مزدوجة الاستخدام، لا سيما وأن بعضها يعد انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. كما تبعث التقارير عن وجود قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على خط المواجهة في أوكرانيا على القلق الشديد.

إن من الضروري كفالة حماية المجال الإنساني في جميع أنحاء أوكرانيا. ونعرب عن قلقنا إزاء حوادث العنف ضد العاملين في المجال الإنساني والأضرار التي لحقت بالمراكز والأصول الإنسانية في المناطق المجاورة لخط المواجهة. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى ضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، فضلاً عن تيسير عملياتهم المنقذة للحياة، فضلاً عن تعزيز جهود الاستعداد لفصل الشتاء في الأسابيع والأشهر المقبلة. فكل ذلك أمر بالغ الأهمية في دعم أكثر الفئات ضعفاً من العالقين في النزاع. كما لا تزال حالة الأطفال في الأراضي الأوكرانية الخاضعة للسيطرة المؤقتة أو المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا مزرية وبحاجة إلى المزيد من الدعم الإنساني. تحقيقاً لتلك الغاية، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لولاية المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بأوكرانيا وسجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

تؤكد مالطة مجدداً دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. وسوف نواصل دعم أوكرانيا وحققها في الدفاع عن نفسها وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، طالما استمرت الحرب العدوانية غير المبررة عليها.

وبوصف سويسرا عضواً في مجلس الأمن، فإنها تعتقد أن على هذا الجهاز مسؤولية وواجب الاستجابة للدعوة المشتركة على نطاق واسع من أجل إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا. ونؤكد من جديد التزامنا بدعم جهود السلام القائمة على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة. وتواصل سويسرا دعم الأمين العام في التوصل إلى حل سلمي، وتظل على استعداد للإسهام في جميع التدابير الرامية إلى تعزيز السلام وفقاً للميثاق.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وقد طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد في الرد على بعض الملاحظات التي أبديت. كما أوضحت في بياني، فإن الولايات المتحدة تؤيد إحلال السلام العادل في أوكرانيا. ولكن أي اقتراح لا يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة و/أو يسعى إلى أن يراوح الغزو الروسي للأراضي الروسية مكانه، ليس سلاماً عادلاً.

وأود أن أدلي بتعليق أخير. سيواصل وفد بلدي إدانة جميع البلدان، بما في ذلك الصين، التي تواصل علناً مساعدة القاعدة الصناعية الروسية، وسواصل القيام بذلك حتى تتوقف تلك المساعدة. **الرئيسة** (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أنا أيضاً سأتكلم بإيجاز. لقد أنشأت الصين وبعض بلدان الجنوب مجموعة أصدقاء السلام لغرض واحد فقط هو: التوصل إلى حل سلمي للأزمة في أوكرانيا واستعادة السلام في أوروبا في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يتقهم ممثل الولايات المتحدة وغيره بشكل صحيح الجهود التي تبذلها الصين وبعض بلدان الجنوب، وأن يشاركوا في تلك العملية الإيجابية. **الرئيسة** (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

في محطة زابورجيا للطاقة النووية التي تتعرض للخطر المتزايد بسبب الهجمات المستمرة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، من بين أمور أخرى. وتواصل سويسرا دعم الجهد الحاسم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوكرانيا.

نشدد أيضاً على حظر الهجمات ضد المدنيين أو الأهداف المدنية. ويجب على جميع الأطراف الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما القواعد التي تحكم سير الأعمال العدائية، وضمان حماية السكان المدنيين واحترام حقوق الإنسان. كما ندعو جميع الأطراف إلى ضمان معاملة جميع أسرى الحرب معاملة إنسانية مع الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. ونرحب بعملية تبادل 190 من أسرى الحرب مؤخراً، ونأمل أن تتبعها عمليات تبادل أخرى.

وندعو روسيا مرة أخرى إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من جميع الأراضي الأوكرانية. في الوقت نفسه تكرر سويسرا الإعراب عن استيائها من استمرار الدعم الخارجي الواضح للعدوان العسكري الروسي وتزايدته في انتهاك لقرارات مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار.

لمعالجة العواقب البعيدة المدى للحرب، لا بد من استجابة دولية منسقة، يمكننا جميعاً المساهمة فيها. ذلك ما تضطلع به سويسرا في ثلاثة جوانب: تعزيز عملية السلام، والمشاركة في إعادة الإعمار، والاستجابة للاحتياجات العاجلة للسكان، بما في ذلك من خلال المساعدات الإنسانية. ويشكل مؤتمر أوكرانيا المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي نظمته أوكرانيا وسويسرا الأسبوع الماضي، جزءاً من ذلك الالتزام. وكما قالت رئيسة بلدنا: "إن العيش في سلام يقتضي أيضاً التحرر من الخوف من الألغام ومخلفات الحرب". فهي ليست تهديداً مباشراً للناس فحسب، بل تجعل الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام، مما يؤثر على الأمن الغذائي في أوكرانيا والعالم أجمع.

نود أن نشكر جميع الوفود التي انضمت إلينا في لوزان والتي تساهم في جهود التعافي على المدى الطويل. وقد تعهدنا من خلال الوثيقة الختامية للمؤتمر بالعمل معاً لتحقيق تلك الغاية.

من حالات القتل الجماعي لأسرى الحرب الأوكرانيين. فبالقرب من بوكروفسك، في منطقة دونيتسك، قتل الروس 16 من أسرى الحرب الأوكرانيين. وبعد عدة أيام وتحديداً في 10 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات العسكرية الروسية النار على تسعة جنود أوكرانيين عُزلوا بالقرب من قرية زيليني شليخ في منطقة كورسك.

ولا يقتصر الأمر على الجنود الأوكرانيين فحسب، بل إن المدنيين أيضاً لا يزالون يُقتلون في الأسر الروسي. في 10 أكتوبر/تشرين الأول، تم الكشف عن أن الصحيفة الأوكرانية فيكتوريا روشينا، التي احتجزتها روسيا بشكل غير قانوني في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً في آب/أغسطس 2023، قضت نحبها في سجن روسي. وأفادت مؤخراً لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا بوجود أدلة على ممارسة روسيا للتعذيب على نطاق واسع وممنهج ضد المدنيين وأسرى الحرب الأوكرانيين. وتتبع أعمال التعذيب هذه أنماطاً متسقة عبر مختلف المواقع، مما يشير إلى وجود ممارسة منسقة ومقبولة رسمياً.

نظراً لعدم قدرة روسيا على منع الملاحه من موانئ البحر الأسود الأوكرانية وإليها، كثفت روسيا هجماتها على السفن المدنية والبنية التحتية للموانئ. وفي الأشهر الثلاثة الماضية، وقع ما يقرب من 60 هجوماً إرهابياً من هذا القبيل، مما أسفر عن مقتل أو إصابة 79 مدنياً وإلحاق أضرار أو تدمير ما يقرب من 300 مرفق من مرافق البنية التحتية و 22 سفينة مدنية. ففي إحدى الهجمات الأخيرة يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصاب صاروخ روسي سفينة مدنية ترفع علم بالو مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة خمسة آخرين. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت روسيا ميناءً في منطقة أوديسا بقذيفة تساربية، وأصابت ناقلة حاويات مسجلة في بنما، كانت تحمل 45 حاوية من زيت عباد الشمس المعبأ. وكانت هذه الحمولة شحنة إنسانية طلبتها الأمم المتحدة لإيصالها إلى فلسطين. ونتيجة للهجوم الصاروخي، قُتل ما لا يقل عن 8 أشخاص وأصيب 11 آخرون. ومن شأن إنهاء الاحتلال الروسي والهجمات الصاروخية التي تستهدف موانئنا أن يزيد بشكل كبير من قدرتنا على توريد الأغذية إلى السوق العالمية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. كما قلت، سندعم السلام. ولكن يجب أن يكون سلاماً عادلاً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أقترح أن يقرأ ممثل الولايات المتحدة البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الذي عقده الصين وبعض بلدان الجنوب في 27 أيلول/سبتمبر.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليستيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): كنت لأشير إلى جلوس ممثل نظام بوتين الإجرامي في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي لو أنه لم يفرّ كمحتال بعد أن بث حزمة من الأكاذيب.

ستحل في الشهر المقبل ذكرى حزينة: مرور 1 000 يوم منذ أن أطلق نظام المافيا التابع لبوتين غزوه الشامل لأوكرانيا. لقد اتسم كل يوم من أيام هذا الغزو بجرائم الحرب الروسية ومعاناة الأوكرانيين وصمودهم. وكل يوم جديد من الأزمة الروسية هو ضربة جديدة لاحتمالات إيجاد مستقبل ينعم فيه العالم بالسلام والأمن - ليس فقط لأن روسيا تهاجم أوكرانيا، ولكن أيضاً لأنها تمثل نموذجاً يحتذى به بالنسبة للدول المارقة الأخرى. تصر روسيا على تصعيد إرهاب الصواريخ والطائرات المسيرة. وتسجل روسيا، شهراً بعد شهر، أرقاماً قياسية جديدة في القتل والتدمير. فشهد أيلول/سبتمبر الحالي هو الشهر الذي شهد أكبر عدد من الضحايا المدنيين في عام 2024؛ ووفقاً للأمم المتحدة، قُتل 208 مدنياً وأصيب 1 220 آخرين.

وتتزايد خطورة الجرائم التي يرتكبها الجيش الروسي ضد أسرى الحرب الأوكرانيين والمحتجزين المدنيين. وقد وثق مكتب المدعي العام في أوكرانيا عمليات إعدام 103 أسرى حرب أوكرانيين على يد القوات الروسية، حيث تم تنفيذ 80 في المائة من هذه الإعدامات في عام 2024. في أكتوبر/تشرين الأول، تم تسجيل حالتين على الأقل

ولنتيجةً للقصف الروسي المتواصل والتدمير المتعمد لنظم توليد الطاقة، لا سيما في مناطق الجبهة، تدهور الوضع في البلد بشكل كبير. في 15 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن حاكم مقاطعة خاركيف عن الإجراء الإلزامي للسكان في كوبيانسك والقرى المجاورة التي أصبحت بلا كهرباء وتدفئة ومياه بسبب القصف الروسي.

لا يزال ضمان السلامة والأمن النوويين من أهم أولويات أوكرانيا. وإلى جانب التهديدات التي يشكلها احتلال روسيا المستمر لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية وعسكرتها، فإن هجماتها المستمرة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا تؤدي إلى مخاطر جسيمة على سلامة وأمن منشآتنا النووية. والهجمات بالقذائف والطائرات المسيرة التي تستهدف منشآت الطاقة تعرض لإمدادات الطاقة اللازمة للحفاظ على أنظمة التبريد الحيوية في محطات الطاقة النووية. وفي المقابل، يشكّل انقطاع إمدادات الطاقة لفترات طويلة تحديات خطيرة للتشغيل الآمن للمفاعلات النووية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بشكل خطير. تخطط روسيا لشن هجمات على المحطات النووية لتوليد الكهرباء والمحطات الفرعية الحيوية في أوكرانيا، بهدف فصل محطات توليد الطاقة عن شبكة الكهرباء. وأدعو جميع الدول إلى اتخاذ موقف قوي لمنع هذا السيناريو، لأنه يمكن أن يزيد بشدة من احتمال وقوع كارثة نووية.

ولعلى الرغم من أن مثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو الأكثر لفتاً للانتباه، فإنه يجب ألا ننسى محاولات روسيا لتجنيد أشخاص من دول أفريقية وآسيوية بشكل مخادع، ليس فقط للعمليات القتالية ولكن أيضاً للعمل في الصناعات العسكرية. فعلى سبيل المثال، كما ذكرت وسائل الإعلام مؤخراً، اعترفت وزارة الخارجية الهندية بأنها تضغط على روسيا من أجل تسريح جميع المواطنين الهنود المتبقين في الجيش الروسي.

ستقرر نتيجة الحرب الروسية ضد أوكرانيا ما إذا كان العالم سيغرق في المزيد من الحروب أم لا. يتطلب هذا التهديد العالمي استجابة عالمية وطموحة. لهذا السبب قدم رئيس أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي، الأسبوع الماضي خطة النصر، والتي تتكون من خمس نقاط واضحة جداً. وأود الآن أن "أحلل" نسيج الأكاذيب الروسية بشأن الخطة.

النقطة الأولى هي بالفعل دعوة لأوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو. سيصبح ذلك أمراً أساسياً للسلام وسيكون بمثابة إشارة للدكتاتور الروسي بأن حساباته الجيوسياسية قد فشلت. يجب ألا يُسمح لروسيا باستغلال حالة عدم اليقين الجيوسياسي في أوروبا.

النقطة الثانية هي الدفاع. وهذا يعني تعزيز قدرات أوكرانيا بشكل لا رجعة فيه في مواجهة المعتدي. ويشمل ذلك توفير مخزون محدد من الأسلحة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وتعزيز الدفاع الجوي الأوكراني، ومواصلة العمليات العسكرية في مناطق محددة في روسيا وتدمير الإمكانات الهجومية الروسية في الأراضي الأوكرانية المحتلة.

ولنتيجةً للقصف الروسي المتواصل والتدمير المتعمد لنظم توليد الطاقة، لا سيما في مناطق الجبهة، تدهور الوضع في البلد بشكل كبير. في 15 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن حاكم مقاطعة خاركيف عن الإجراء الإلزامي للسكان في كوبيانسك والقرى المجاورة التي أصبحت بلا كهرباء وتدفئة ومياه بسبب القصف الروسي.

لا يزال ضمان السلامة والأمن النوويين من أهم أولويات أوكرانيا. وإلى جانب التهديدات التي يشكلها احتلال روسيا المستمر لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية وعسكرتها، فإن هجماتها المستمرة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا تؤدي إلى مخاطر جسيمة على سلامة وأمن منشآتنا النووية. والهجمات بالقذائف والطائرات المسيرة التي تستهدف منشآت الطاقة تعرض لإمدادات الطاقة اللازمة للحفاظ على أنظمة التبريد الحيوية في محطات الطاقة النووية. وفي المقابل، يشكّل انقطاع إمدادات الطاقة لفترات طويلة تحديات خطيرة للتشغيل الآمن للمفاعلات النووية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بشكل خطير. تخطط روسيا لشن هجمات على المحطات النووية لتوليد الكهرباء والمحطات الفرعية الحيوية في أوكرانيا، بهدف فصل محطات توليد الطاقة عن شبكة الكهرباء. وأدعو جميع الدول إلى اتخاذ موقف قوي لمنع هذا السيناريو، لأنه يمكن أن يزيد بشدة من احتمال وقوع كارثة نووية.

يكشف التحالف العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدة حقائق عن روسيا. لنبدأ بواحدة نشهدها في هذه القاعة بالذات. لقد قوضت روسيا آلية مراقبة الامتثال للجزاءات لحماية شريكها. الحقيقة الأخرى هي أن كل قوة روسيا خدعة؛ فهي ليست سوى محطة وقود مزودة بقبلة نووية. ومنذ عام 2023، تقوم بيونغ يانغ بتزويد موسكو بالأسلحة والذخائر، بما في ذلك القذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة. والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصبحت المورد الرئيسي للذخيرة إلى روسيا، مما يُوَجِّج حربها ضد أوكرانيا ويطيّل أمدها. وهذه ضربة أخرى لأسطورة "الجيش الثاني في العالم"، الجيش الذي يتسول في الواقع من الدول المنبوذة عالمياً، ليس للحصول على السلاح فحسب، بل الجنود أيضاً. وفقاً

قمة السلام الثاني، والنهوض بقضية الدبلوماسية النزاهة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلاً عن أندورا وسان مارينو وموناكو.

وأود أن أشكر الأمين العام المساعد يينتشا، ممثل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على تقديمه إحاطة رصينة أخرى.

مع اقترابنا من حلول ذكرى مرور 1 000 يوم من الحرب العدوانية الروسية، فإن الخسائر الناجمة عنها في صفوف المدنيين تصبح أكثر مأساوية. ووثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان زيادة بنسبة 45 في المائة في عدد الضحايا المدنيين في أشهر حزيران/يونيه وتموز/يوليه وأب/أغسطس، مقارنة بفترة الأشهر الثلاثة السابقة، وهو اتجاه مخرّ استمر حتى أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشهد حملة ممنهجة ومتعمدة من قبل روسيا لاستهداف البنية التحتية المدنية في أوكرانيا، ولا سيما قدرتها على إنتاج الطاقة ونقلها. لقد فقدت أوكرانيا 70 في المائة من قدرتها على إنتاج الكهرباء قبل الحرب، في ظل خطة روسية واضحة جداً لجعل الطاقة سلاحاً ضد احتياجات أوكرانيا التنموية والاحتياجات الإنسانية الأساسية لشعبها، في انتهاك للقانون الدولي.

من الواضح أن روسيا تحاول زيادة الضغط على الشعب الأوكراني قبل حلول فصل الشتاء القارس، على أمل أن يستسلم بهذه الطريقة. إننا نكرر دعوتنا لروسيا كي توقف حربها العدوانية فوراً، بما في ذلك غاراتها المتواصلة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وقد قدرت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أن هذه الهجمات كانت ذات طابع واسع النطاق ومنهجي، بالنظر إلى عدد المناطق المتضررة، والدقة العالية للأسلحة المستخدمة وحجم الضرر الذي لحق بالمدنيين.

النقطة الثالثة هي الردع. تقترح أوكرانيا نشر حزمة ردع استراتيجي شامل غير نووي على أراضيها، بما يكفي لحماية البلد من أي تهديد عسكري من روسيا. والردع الفعال يضمن أن روسيا إما ستلجأ إلى الدبلوماسية أو ستفقد آلتها الحربية.

النقطة الرابعة هي الإمكانيات الاقتصادية الاستراتيجية. تعتبر مخزونات الموارد الحيوية في أوكرانيا، التي تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات، إلى جانب إمكانيات أوكرانيا ذات الأهمية العالمية في مجال الطاقة وإنتاج الغذاء، من بين الأهداف الرئيسية للاتحاد الروسي في هذه الحرب. وبدلاً من ذلك، تقدم أوكرانيا لشركائها الاستراتيجيين اتفاقاً خاصاً للحماية المشتركة لتلك الموارد، فضلاً عن الاستثمار المشترك واستخدام تلك الإمكانيات الاقتصادية.

النقطة الخامسة مخصصة لفترة ما بعد الحرب. فبعد هذه الحرب، سيكون لدى أوكرانيا واحدة من أكبر الوحدات العسكرية وأكثرها خبرة، التي ينبغي أن تُستخدم في ضمان الأمن في أوروبا.

وقد صُممت خطة النصر لدفع روسيا نحو تحقيق سلام عادل متجذر في القانون الدولي. إذا حقق المعتدي أهدافه، فإنه سيمهد الطريق لحروب غزو جديدة في جميع أنحاء العالم. وأوكرانيا منفتحة على الدبلوماسية، ولكن يجب أن تكون دبلوماسية نزاهة تستند إلى موقف قوة. هذا هو جوهر صيغتنا للسلام - لضمان عدم إجبار أوكرانيا على تقديم تنازلات غير عادلة.

لقد عُقد مؤتمر قمة السلام الأول هذا الصيف بدعم من قرابة 100 بلد ومنظمة دولية. إنه طريق واضح لاستعادة السلام العادل القائم على ميثاق الأمم المتحدة. وتستعد أوكرانيا لعقد مؤتمر قمة السلام الثاني لإنهاء الحرب. وقد عُقدت بالفعل ستة مؤتمرات مواضيعية بشأن نقاط صيغة السلام، وستُعقد مؤتمرات أخرى بحلول نهاية أكتوبر/ تشرين الأول. واستناداً إلى نتائج تلك المؤتمرات، سيتم إعداد إطار السلام المشترك في تشرين الثاني/نوفمبر، مما يفتح الطريق أمام تنظيم مؤتمر قمة السلام الثاني. تُعد خطة النصر خطوة حاسمة نحو تحقيق هذا الهدف. إنها جسر لتنفيذ صيغة السلام، وضمان نجاح مؤتمر

تسببت بها تلك الحرب. ونذكر بأن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت ست مذكرات توقيف، من بينها مذكرة بحق الرئيس الروسي، بتهمة ارتكاب جريمة حرب تتمثل في ترحيل الأطفال الأوكرانيين ونقلهم بصورة غير مشروعة.

وختاماً، نؤكد مجدداً دعم الاتحاد الأوروبي لإحلال سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا توجد دولة تريد ذلك أكثر من أوكرانيا. فقد أعربت أكثر من 100 دولة ومنظمة عن دعمها في مؤتمر قمة السلام في أوكرانيا الذي استضافته سويسرا هذا الصيف. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على روسيا - المعتدية - سحب جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا. ولا بد أن يستند أي اقتراح جاد للسلام إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما حددته الجمعية العامة بوضوح في قراراتها.

وندعو جميع البلدان الراغبة في تحقيق سلام عادل ودائم، بما في ذلك المشاركون في مؤتمر القمة القادم لمجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، إلى نقل رسالة الأمم المتحدة تلك بصوت عالٍ وواضح إلى القيادة الروسية.

كما نحث البلدان الأخرى على وقف جميع المساعدات التي تقدمها لروسيا في حربها العدوانية. ولا يشمل ذلك الدعم العسكري المباشر فحسب، بل يشمل أيضاً توفير السلع ذات الاستخدام المزدوج والمواد الحساسة التي تدعم القاعدة الصناعية العسكرية الروسية.

وأختتم بالتأكيد مجدداً على أننا سنستمر في دعم أوكرانيا والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة رداً على العدوان الروسي، وسنعمل ذلك مهما تطلب الأمر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شيتشيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بخالص امتناني للأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات والمثيرة للقلق في آن واحد.

كما ذكر عدة مرات اليوم، نحن نقرب من مرور 1 000 يوم على الحرب العدوانية الروسية غير القانونية والوحشية ضد أوكرانيا.

كما يساورنا القلق إزاء معاملة روسيا لأسرى الحرب الأوكرانيين، حيث لقي ما لا يقل عن 177 أسير حرب حتفهم في الأسر الروسي منذ بداية الحرب العدوانية الروسية، وفقاً لمصادر موثوقة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الأمم المتحدة الاستخدام الواسع النطاق والمنهجي لمجموعة واسعة النطاق من أساليب التعذيب وسوء المعاملة المختلفة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتكب ضد أسرى الحرب الأوكرانيين من جانب أسريهم الروس. تُظهر روسيا تجاهلاً مستمراً ومنهجياً للقانون الدولي. ويدين الاتحاد الأوروبي عدم السماح للسجناء بالوصول إلى العالم الخارجي وحرمان المراقبين المستقلين من الوصول إليهم لدواعٍ إنسانية. يجب احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، احتراماً كاملاً.

ويتمد استخفاف روسيا بحياة الإنسان ليشمل الصحفيين أيضاً، كما يتضح من وفاة الصحفية الأوكرانية فيكتوريا روشينا أثناء احتجازها التعسفي غير القانوني من جانب السلطات الروسية. لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار روسيا في مضايقة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين يغطون مناطق الحرب وخطوط المواجهة وترهيبهم وممارسة العنف ضدهم، وكذلك مسألة مذكرات الاعتقال الدولية.

كما تكثف روسيا جهودها لتعطيل ممر البحر الأسود من خلال شن هجمات على البنية التحتية للموانئ المدنية والسفن المدنية في أوديسا وحولها. تعرضت سفن من بنما وبالاو وسانت كيتس ونيفيس تحمل حبواً للتصدير لقصف بصواريخ تسيارية روسية. وبعبارة أخرى، تواصل روسيا استخدام الغذاء كسلاح وتقويض الأمن الغذائي العالمي عمداً. ويجب على جميع البلدان أن تدين إدانة قاطعة تلك الهجمات على حرية الملاحة والأمن الغذائي العالمي.

وإذا مرّ هذا العدوان غير القانوني وهذه الجرائم الدولية دون عقاب، فإننا ندخل عالماً مظلماً جداً. يجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية وعن الجرائم الأخرى الأكثر خطورة بموجب القانون الدولي، وكذلك عن الأضرار الجسيمة التي

تتعارض مع المبدأ الأساسي للمساواة في السيادة بين الدول. فهذا المفهوم هو مخلفات استعمارية خطيرة عفا عليها الزمن ويجب رفضها. في الختام، تؤكد بولندا من جديد التزامها الثابت بالدفاع عن سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وتشكل مبادرات السلام الأوكرانية خريطة الطريق الوحيدة نحو تحقيق سلام عادل ودائم. لقد حان الوقت لكي تستجيب روسيا لنداء المجتمع الدولي وتوقف عدوانها وتسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية المحتلة بصورة غير قانونية. يمكننا، معاً، مساعدة أوكرانيا على إعادة البناء والتعافي واستعادة مكانها الصحيح في أوروبا المسالمة والمزدهرة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة كالكو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي الدانمرك وآيسلندا والنرويج والسويد، وبلدي فنلندا.

ونشكر الرئاسة على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس، ونعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

لقد مرّ ما يقرب من 1 000 يوم مروع منذ أن أعادت روسيا أهوال الحرب إلى أوروبا بغزوها الشامل لأوكرانيا، ومرت 10 سنوات على ضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم. وقد أدى هذا الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة إلى أكبر عملية نزوح للأشخاص في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عدد اللاجئين في القارة وخارجها ما يقرب من 7 ملايين لاجئ، بالإضافة إلى 3,7 ملايين نازح داخل أوكرانيا.

إن روسيا تشن حرباً طائشة ضد السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وتقدر الأمم المتحدة عدد الضحايا المدنيين بنحو 38 000 شخص. وتؤثر الخسائر العسكرية على أجيال كاملة من الأوكرانيين. وقد أدت الهجمات الروسية الضخمة ضد البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا إلى زيادة تقادم الاحتياجات الإنسانية، كما أن الأنشطة الروسية حول محطة زابوريجيا لتوليد الطاقة الكهربائية زادت من خطر عارض حادث نووي.

أود أن أبدأ بالإشادة بعزيمة الشعب الأوكراني وقدرته المميزة على الصمود. وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة، فإنهم يواصلون الكفاح من أجل حريتهم وديمقراطيتهم. ويتجلى ذلك أيضاً في التقدم الذي أحرزه البلد في تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات على مساره الأوروبي والأوروبي - الأطلسي.

ولا يبدو أن الهجمات الروسية العشوائية تتراجع بأي شكل. إذ تواصل شن غارات جوية شنيعة تستهدف شبكة الطاقة والمنشآت الحيوية في أوكرانيا، بما في ذلك المنشآت النووية، بهدف زعزعة استقرار الاقتصاد والمجتمع. يعاني الأوكرانيون من الهجمات المتعمدة التي تستهدف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال. إن المدنيين هم أهداف العدوان الروسي. ويبقى الهدف الرئيسي للكرملين دون تغيير: التسبب في انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع وتفاقم الأزمة الإنسانية خلال فصل الشتاء، بهدف التسبب في إثارة أزمة إنسانية كبيرة في نهاية المطاف.

إن بولندا تحث روسيا على الوقف الفوري لعدوانها على أوكرانيا والتوقف عن انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والتوقف عن نشر المعلومات المضللة، مثل الاقتباسات الكاذبة التي سمعناها اليوم أيضاً.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الاتفاقات والتطورات الأخيرة في دعم دول أخرى لجهود روسيا الحربية في أوكرانيا والمساعدة العسكرية للمعتدي. وندين بأشد العبارات الممكنة نقل الأسلحة إلى روسيا، الدولة المحاربة.

تدعو بولندا بحزم إلى المساءلة عن جميع الانتهاكات. ونؤيد جهود لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، ومبادرات التحقيق التي يقودها الاتحاد الأوروبي وعمل مجلس أوروبا لإنشاء آلية للتعويض في المستقبل.

وندعم مبادرة سلام تستند بقوة إلى القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة. إن تحقيق سلام دائم يتطلب رفض الفكرة القائلة أن الحدود يمكن تغييرها باستخدام القوة. كما أن أي حل دائم يجب أن يرفض المقترحات الروسية الأخرى، مثل فكرة منطقة النفوذ، التي

تستمر قائمة الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا في الازدياد مع مرور كل يوم. وخلافاً لدعوات الدول الممثلة على هذه الطاولة لوقف التصعيد، تشير تصريحات وأفعال القيادة الروسية إلى أن هذه الدعوات لا تلقى آذاناً صاغية، كما يتضح من الهجمات الروسية الأخيرة ضد البنية التحتية للموانئ الأوكرانية في أوديسا وضد السفن المدنية التي كان بعضها يحمل الحبوب، بما في ذلك إلى فلسطين. وأشدد مرة أخرى على أن تصرفات روسيا تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا تتفق مع التزاماتها باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن. إن محاولة روسيا عرقلة الميثاق من أجل المستقبل خلال أسبوع الأمم المتحدة الرفيع المستوى، بما في ذلك عرقلة جميع أولوياتنا لإحياء تعددية الأطراف، هي تذكير صارخ آخر بأن روسيا تشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، إن إعلان بوتين في 25 أيلول/سبتمبر بشأن مراجعة العقيدة النووية الروسية هو استمرار للخطاب النووي غير المسؤول الذي شهدناه منذ بدء العدوان على أوكرانيا. وإذا كانت القيادة الروسية تعتقد أن قرع طبول الحرب النووية سيساعد على تيسير التوصل لحل السلمي لهذه الحرب، فهناك حل أبسط بكثير: إنهاء الحرب والتصعيد العسكري وسحب قواتها من أوكرانيا.

ثانياً، يجب أن يتوقف فوراً التورط المتزايد لإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبيلاروس في العدوان الروسي على أوكرانيا. وبالإضافة إلى قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتزويد روسيا بالقذائف التسيارية، فإن التقارير الأخيرة عن احتمال مشاركة قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقتال إلى جانب روسيا في أوكرانيا سيكون تصعيداً خطيراً للغاية. إننا ندعو الصين، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن وتتحمل مسؤولية خاصة في دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إلى دعم إنهاء الحرب العدوانية الروسية، بما في ذلك وقف كل الدعم المادي والسياسي لروسيا.

ثالثاً، إننا ندين عمليات الإعدام الممنهجة المتزايدة لأسرى الحرب الأوكرانيين التي تقوم بها روسيا. وتشير التقارير إلى أن روسيا قتلت

لأوكرانيا كل الحق في الدفاع عن استقلالها وسيادتها ضد العدوان الأجنبي. وهذا الحق الأصيل لجميع الأمم منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا تقلقنا جميعاً. إذ يشعر الناس البعيدون عن ساحات القتال، في جميع أنحاء العالم، بآثارها في أسعار الغذاء والوقود والطاقة. وفي الأسابيع القليلة الماضية، كثفت روسيا هجماتها على البنية التحتية للموانئ المدنية والسفن المدنية في ممر البحر الأسود.

ولكن قبل كل شيء، يجب علينا جميعاً أن نسأل أنفسنا ما يلي: ماذا سيبقى من احترامنا لميثاق الأمم المتحدة إذا سمحنا بإعادة رسم الحدود بالقوة، أو إذا لم تكن هناك مساءلة عن العدوان الغاشم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي؟ إننا ندعمنا لأوكرانيا، إنما ندافع عن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكننا أن ندع هذه الانتهاكات الجسيمة تمر دون رادع - ليس في أوكرانيا، وليس في أي مكان في العالم. إنه أمر يصبّ في المصلحة المشتركة لجميع الدول.

تجدد دول الشمال الأوروبي دعمها لصيغة سلام أوكرانيا كأساس لسلام شامل وعادل ومستدام. يجب أن يقوم السلام في نهاية المطاف على أسس قوية تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. وجميع الدول، كبيرها وصغيرها، مدعوة للمساهمة في الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى سلام شامل وعادل ومستدام. والأمر متروك لأوكرانيا لتحديد موعد عملية السلام المستقبلية وأساسها. ستدعم دول الشمال الأوروبي أوكرانيا والشعب الأوكراني ما دام الأمر يتطلب ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث، وهي لاتفيا وليتوانيا وبلدي إستونيا. تؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد بينتشا على إحاطته المفيدة.

177 أسير حرب أوكراني على الأقل منذ بداية الغزو الروسي. وهذه الممارسة البغيضة هي عمل جبان آخر يظهر تجاهل روسيا التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب، ويشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف. كما ندعو روسيا إلى الإفراج الفوري عن جميع المدنيين الأوكرانيين المحتجزين. إننا نقف إلى جانب الشعب الأوكراني ونؤكد دعمنا الثابت لحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس وسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. وندعو أعضاء الأمم المتحدة إلى دعم صيغة السلام الأوكرانية وهي الإطار الوحيد القابل للتطبيق لكفالة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، استناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/05.